

مجلس الإدارة

الدورة 346، جنيف، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2022

INS

القسم المؤسسي

التاريخ: ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

المسائل المنبثقة عن أعمال الدورة ١١٠ (٢٠٢٢) لمؤتمر العمل الدولي متابعة القرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

غرض الوثيقة

تتضمن هذه الوثيقة الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتين بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني لإنفاذ الاستنتاجات التي اعتمدها المؤتمر في دورته ١١٠ (٢٠٢٢) (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٠).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية الأربعة جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة ٤: المنشآت المستدامة بوصفها مودة للعمالة وحافزة للابتكار والعمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم، انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٠.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة المنشآت.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.341/INS/3/1(Rev.2)؛ القرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الخلفية ◀

١. أجرى مؤتمر العمل الدولي، في دورته ١١٠ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٢)، مناقشة عامة بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وأفضت المناقشة إلى اعتماد المؤتمر قراراً واستنتاجات بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني قدمت تعريفاً عالمياً لمصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" وحددت المبادئ والقيم المرتبطة به. ودعا المؤتمر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي أن ينظر في الاستنتاجات على النحو الواجب وأن يرشد المكتب في إنفاذها. كما طلب المؤتمر من المدير العام أن يعد استراتيجية وخطة عمل بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني لإنفاذ الاستنتاجات، على أن ينظر فيهما مجلس الإدارة في دورته ٣٤٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢) وأن يُطلع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بهذه الاستنتاجات وأن يأخذها في الاعتبار عند إعداد مقترحات البرنامج والميزانية المقبلة وحشد الموارد من خارج الميزانية.
٢. واستناداً إلى الولاية الدستورية لمنظمة العمل الدولية المتمثلة في تعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق وتمشياً مع الاستنتاجات، تهدف هذه الاستراتيجية وخطة العمل إلى تعزيز إنشاء اقتصاد اجتماعي وتضامني قوي وقادر على الصمود وتمميته كوسيلة لتحقيق العمل اللائق، مع مراعاة تنوع واقع واحتياجات الدول الأعضاء، بما في ذلك التفاوت في درجات تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلاً عن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وسائر معايير العمل الدولية وحقوق الإنسان المعنية.
٣. وتسلم الاستراتيجية وخطة العمل باستمرارية جدوى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتحقيق ولاية منظمة العمل الدولية منذ نشأتها، كما تسعيان إلى تعزيز وتوطيد دور منظمة العمل الدولية الريادي في النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال نشاطها المرتبط بالمعايير. وفي هذا السياق، تفرّ صكوك منظمة العمل الدولية، من قبيل *توصية تعزيز التعاونيات*، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣) و*توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم*، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) و*توصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود*، ٢٠١٧ (رقم ٢٠٥) بمساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الحد من الفقر وأوجه انعدام المساواة وبناء مجتمعات شاملة وتحقيق الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتمكين الانتعاش وبناء القدرة على الصمود في أعقاب الأزمات.
٤. وتسترشد الاستراتيجية وخطة العمل بإعلان فيلادلفيا المرفق بدستور منظمة العمل الدولية وبالأهداف الواردة في برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما تسترشد بإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨) بصيغته المعدلة في عام ٢٠٢٢ وإعلان مؤوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل (٢٠١٩) وبالنداء العالمي لمنظمة العمل الدولية من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود (٢٠٢١). وتعترف هذه الصكوك صراحةً بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والعمل اللائق والعمالة المنتجة وتحسين مستويات المعيشة للجميع والمساهمة في التصدي للتحديات البيئية.
٥. وتمشى هذه الاستراتيجية وخطة العمل مع وثائق مؤسسية استراتيجية، منها *الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥* والاستراتيجيات المصاحبة لها والبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والاستعراض التمهيدي لمقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ (الوثيقة GB.346/PFA/1). وتسترشدان أيضاً بعمليات التقييم ذات الصلة، منها عمليات التقييم رفيعة المستوى للاستراتيجيات والبرامج القطرية للعمل اللائق والتقييم المستقل رفيع المستوى لاستراتيجيات ونهج منظمة العمل الدولية المتعلقة بالبحوث وإدارة المعارف للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ والتقييم رفيع المستوى لاستراتيجية منظمة العمل الدولية والإجراءات التي اعتمدها من أجل تعزيز المنشآت المستدامة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.
٦. وتتمحور الاستراتيجية وخطة العمل حول ثلاثة أهداف، هي:
 - (أ) الهدف ١: تحسين فهم الوقائع والاحتياجات المتصلة بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
 - (ب) الهدف ٢: زيادة القدرة على النهوض بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
 - (ج) الهدف ٣: تعزيز الاتساق في العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

٧. وتقوم الاستراتيجية وخطة العمل على المبادئ التشغيلية الخمسة التالية:

- (أ) **الاسترشاد بمعايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي.** تستأنس الاستراتيجية وخطة العمل بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وحقوق الإنسان الأخرى ومعايير العمل الدولية ذات الصلة والحوار الاجتماعي. وترد في الاستنتاجات قائمة غير حصرية بصكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة ذات الصلة بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيضطلع الحوار الاجتماعي بدور أساسي في تمكين الهيئات المكونة من معالجة ما يعترى منشآت ومنظمات وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأخرى من شواغل.
- (ب) **المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.** تسلط الاستراتيجية وخطة العمل الضوء على الدور الهام الذي يؤديه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز التنوع والإدماج والتضامن واحترام المعارف والثقافات التقليدية وتلبية احتياجات الفئات المحرومة والأشخاص في أوضاع استضعاف والمتأثرين بالتمييز المتقاطع. كما تراعيان الدور الذي يضطلع به هذا الاقتصاد في احترام كرامة الإنسان وتتصان على تدابير لإدماج المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومن خلالها على جميع المستويات، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والشعوب الأصلية والقبلية والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المسنين والمهاجرين واللاجئين وفئات أخرى من العمال قد تكون مستضعفة، لا سيما العاملون في اقتصاد الرعاية والاقتصاد الريفي والاقتصاد غير المنظم.
- (ج) **احترام قيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتكامل بين كياناته والمنشآت الأخرى.** تراعي الاستراتيجية وخطة العمل مجموعة من القيم المتأصلة في سير عمل كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمتوافقة مع رعاية الناس والكوكب والتمشية مع المساواة والإنصاف والتكافل والإدارة الذاتية والشفافية والمساءلة وتحقيق العمل اللائق وضمان سبل العيش. وتعترفان بالتكامل بين كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمنشآت الأخرى من أجل تعزيز تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة والعمل اللائق للجميع. كما تقران بأهمية التعاون تمشياً مع التوصية رقم ١٩٣ الصادرة عن منظمة العمل الدولية والاستنتاجات بشأن تعزيز المنشآت المستدامة، ٢٠٠٧.
- (د) **التكيف مع السياق.** تعترف الاستراتيجية وخطة العمل بأهمية ترسيخ مكانة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محلياً في بناء المجتمعات وتعزيز التنوع ومساهمته في نهج متجددة وابتكارية لتوفير فرص العمل اللائق والحفاظ عليها. وتراعيان تنوع سمات وظروف واحتياجات العمال وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، منها مثلاً في أوقات الأزمات وما بعدها وفي جميع مراحل سلاسل التوريد والإمداد وفيما يتعلق بالانتقال الرقمي والبيئي العادل. وتتناول أيضاً هذا التنوع من خلال استجابات سياسية مهيأة خصيصاً ومرتبطة بقطاع محدد وسياق بعينه تلبى احتياجات الدول الأعضاء وتسترشد بالممارسات الجيدة والدروس المستخلصة.
- (هـ) **القدرة على التكيف.** ستكفي الاستراتيجية وخطة العمل حسب الاقتضاء لمواجهة التحديات الجديدة وانتهاز الفرص المحتملة، لا سيما في ضوء ما يلي: تطور السياقات والأولويات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛ التقدم المحرز أو التحديات الماثلة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠؛ إصلاح منظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من التطورات العالمية والإقليمية؛ توافر موارد كافية لينفذ المكتب الاستراتيجية وخطة العمل.

◀ الاستراتيجية

الهدف ١: تحسين فهم الوقائع والاحتياجات المتصلة بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٨. سيعزز المكتب فهم الوقائع والمعارف الضرورية لإرساء اقتصاد اجتماعي وتضامني قوي وقادر على الصمود يسهم في العمل اللائق، بما في ذلك من خلال البحوث والإحصاءات وإدارة المعارف. وتمشياً مع المبادئ التشغيلية الرئيسية الخمسة، سيولي المكتب اهتماماً خاصاً للبحوث التي تحدد التحديات والفرص المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسينصب التركيز بصورة خاصة على تحديد الممارسات الجيدة لتوفير بيئة مؤاتية لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك: وضع إطار تمكيني قانوني وسياسي وتنظيمي؛ مشاركة كافية من الجهات الفاعلة في الحوار الاجتماعي ومؤسساته والدور الاستباقي الذي تضطلع به؛ السياسات التي تتصدى للسمة غير المنظمة والفقر والمديونية وعدم اليقين القانوني وضعف سيادة القانون وعدم ملائمة الحصول على التمويل والممارسات التنافسية والتجارية غير العادلة وغيرها من أوجه القصور في الظروف من أجل تهيئة بيئة محفزة.

الحصيلة 1-1: تعزيز البحوث بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٩. سيجري المكتب بحثاً وينشر النتائج التي تنظم التعاون فيما بين المجالات التقنية وأوجه التآزر، فضلاً عن النهج متعددة الأبعاد وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة وإضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستخلصة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وستهدف البحوث إلى تزويد الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية بالتحليل الذي تحتاج إليه لمراجعة وتحسين السياسات والتشريعات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبلورة إجراءات سياسية قائمة على البيانات وتقييم أثرها على المجتمعات الوطنية والدولية. وستهدف البحوث أيضاً إلى توفير الإرشاد لتوجيه الموارد والقدرات نحو الأولويات الأكثر إلحاحاً التي تدعم النهوض بالعمل اللائق في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومن خلاله. وسيحرص المكتب على أن تكون البحوث بشأن مسائل تخص العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ذات طبيعة تشاركية وأن تستند إلى التشاور والتصديق من جانب الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. كما ستستفيد البحوث من التعاون الذي يبديه الشركاء في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومن مشاركتهم المتواصلة، لا سيما ضمن مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الحصيلة 2-1: تحسين الإحصاءات بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

١٠. سيدعم المكتب الدول الأعضاء في وضع إطار منهجي يقيس مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وفي جمع وحفظ بيانات موثوقة ومنسقة وقابلة للمقارنة وفي وقتها بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما سيعمل على وضع مبادئ توجيهية دولية بشأن الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيساعد المكتب الدول الأعضاء في تحسين هذه الإحصاءات، بما في ذلك عن طريق الحسابات الفرعية والتعاون بين معاهد الإحصاء الوطنية والممثلين المؤسسيين للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بغية تنوير صياغة السياسات العامة وتنفيذها. وسيضع المكتب جدولاً بالعروض والمناقشات التي سنتناول الإحصاءات المتعلقة بالتعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والعشرين والدورة الثانية والعشرين للمؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، في عام ٢٠٢٣ و عام ٢٠٢٨ على التوالي.

الحصيلة 3-1: إدارة أكثر فعالية للمعارف بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

١١. سيعمل المكتب على وضع مجموعة من المنتجات المعرفية ونشرها وتيسير تقاسم الممارسات الجيدة وتنفيذ أنشطة فعالة قوامها التواصل وتقايم المعارف واستثارة الوعي مع الجهات الفاعلة على كافة المستويات. ومن أبرز هذه الجهات الفاعلة الرئيسية: الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية؛ مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهيئاته التمثيلية؛ المنظمات الدولية؛ مؤسسات البحث والتعليم والتدريب؛ مكاتب الإحصاء الوطنية؛ الجمهور العام.

الهدف 2: زيادة القدرة على النهوض بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

١٢. سيعمل المكتب، سعياً منه إلى تقوية الأنشطة المعيارية لتحقيق العدالة الاجتماعية، على تعزيز قدرات الهيئات المكونة للنهوض بالعمل اللائق في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومن خلاله. ومن شأن تعزيز القدرات أن يرمي إلى تعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإلى التصديق على معايير العمل الدولية المعنية وتنفيذها وإنفاذ التوصيات الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية في هذا الصدد. وسيعزز المكتب خدماته الاستشارية، القانونية منها أو تلك المتصلة بالمعايير، من أجل تزويد الهيئات المكونة بالمساعدة التقنية في مجال العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لاسيما في إطار التعاون الإنمائي.

١٣. كما سيوفر المكتب المساعدة التقنية لتنمية قدرات الهيئات المكونة، وذلك في محاولة منه لجعل الهيئات المكونة الثلاثية والحوار الاجتماعي أكثر قوة وتأثيراً فيما يتعلق بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيدعم المكتب أيضاً تنمية قدرات كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وموظفي منظمة العمل الدولية من أجل النهوض على نحو فعال بالعمل اللائق وبالدور الأساسي الذي يضطلع به هذا الاقتصاد على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وتحقيقاً لهذا الهدف، سيحدث المكتب مجموعة الأدوات والأساليب المتاحة له لتنمية القدرات في مجال العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك أكاديميات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي ينظمها مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو. وسيستحدث ويختبر المكتب نهجاً مبتكرة ومصممة خصيصاً لتنمية القدرات، لاسيما من خلال تسخير التكنولوجيات الرقمية التي تدعم وتعزز التنوع والإدماج وإمكانية الوصول، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيوطد المكتب أيضاً الملكية الوطنية لأدوات تنمية القدرات وسيسهل التعلم وتبادل الخبرات على المستوى القطري.

١٤. وسيقدم المكتب الدعم للهيئات المكونة لكي تطوّر نهجاً شاملاً ومتكاملاً ومراعياً لقضايا الجنسين من أجل النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك فيما يتصل بالمجموعات في أوضاع استضعاف، مع التسليم بقيمة أنشطة الرعاية والعمل غير مدفوع الأجر وتعزيز بيئة عمل خالية من العنف والتحرش. وسيساعد الهيئات المكونة في توطيد مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب والفئات المحرومة، من قبيل العاطلين عن العمل والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين والشعوب الأصلية والقبلية.

الحصيلة ٢-١: تحسين تنمية القدرات في مجال العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى المجتمعي

١٥. في إطار تعزيز المنشآت المستدامة من أجل العمل اللائق، سيطور المكتب قدرات الدول الأعضاء على إرساء بيئة محفزة لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتلاءم مع طبيعته وطابعه المتنوع، بما في ذلك إطار تمكيني قانوني وسياسي وتنظيمي. وسيقدم الدول الأعضاء في تحسين قدراتها على احترام وتعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وحقوق الإنسان الأخرى ومعايير العمل الدولية المعنية، بما في ذلك في كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على اختلاف حجمها ونوعها. وسيساعد المكتب الدول الأعضاء أيضاً في ضمان استفادة الكيانات والعمال في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الحرية النقابية والإقرار الفعلي بالحقوق في المفاوضات الجماعية وتمكين الحوار الاجتماعي من خلال المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال بهدف تحديد التدابير التي تؤثر تأثيراً مباشراً على هذه الكيانات وهؤلاء العمال، حسب مقتضى الحال، مع المنظمات ذات الصلة والممثلة للكيانات والعمال المعنيين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيساعد المكتب الدول الأعضاء في ضمان تكافؤ الفرص من خلال معاملة كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يتمشى مع القوانين والممارسات الوطنية وبشروط لا تقل مؤاتاة عن تلك الممنوحة لأشكال أخرى من المنشآت، وذلك تمشياً مع التوصية رقم ١٩٣ الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وسيقدم الدول الأعضاء في مكافحة كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الزائفة ومنعها من الالتفاف على أوجه الحماية المنصوص عليها في قوانين العمل وسائر التشريعات في انتهاك لحقوق العمال. وسيتمتع المكتب لتعريض المنشآت الممثلة للقانون وقطاعات الأعمال المسؤولة، لا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، لخطر المنافسة غير العادلة، تمشياً مع التوصية رقم ١٩٣.

١٦. وتحقيقاً للعمالة الكاملة والمنتجة من أجل انتقال رقمي وبيئي عادل، سيساعد المكتب الدول الأعضاء في إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في استراتيجيات التنمية والانتعاش والعمالة على الصعيد الوطني. ومن شأن ذلك أن يدعم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية والصناعية والاجتماعية والبيئية المؤاتية للعمالة وغيرها من السياسات، من أجل تعزيز الانتقال الرقمي والبيئي العادل والحد من أوجه انعدام المساواة. كما سيساعد المكتب الدول الأعضاء في اتخاذ تدابير داعمة من أجل تمكين وصولها إلى المعلومات والتمويل والأسواق والتكنولوجيا والبنية التحتية والمشتريات العامة جيدة التنظيم والمسؤولة اجتماعياً. وسيتم إيلاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والأشخاص في أوضاع استضعاف. بالإضافة إلى ذلك، سيساعد المكتب الدول الأعضاء في النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تعزيز الابتكار الاجتماعي وروح تنظيم المشاريع، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تقاليد وثقافات الشعوب الأصلية والقبلية والمجموعات المحددة الأخرى وتعزيزها.

الحصيلة ٢-٢: تعزيز تنمية القدرات في مجال العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى المؤسسات

١٧. سيقدم المكتب الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز التفاعل والشراكات بين كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والإدارات العامة وإدارات العمل على كافة المستويات، بما في ذلك على المستويين المحلي والإقليمي. وسيساعد في تعزيز تفتيش العمل وتقوية التعاون بين هيئات تفتيش العمل والسلطات العامة المعنية الأخرى والشركاء الاجتماعيين وممثلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيسهّم هذا الأمر في منع وتثبيط ومعاينة كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الزائفة والممارسات غير القانونية وانتهاك الحقوق، وبالتالي في حماية العمال والحفاظ على الاستقلالية الذاتية لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واستقلاليتها وكفالة المنافسة العادلة. كما سيقدّم المكتب الإرشاد ويوفر التدريب لهيئات تفتيش العمل بشأن تطبيق تشريعات العمل والتشريعات الأخرى المرتبطة بمكان العمل تطبيقاً فعالاً في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وبهذه الطريقة، سيضمن عدم إنشاء كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو استخدامها على نحو لا يمثل لقانون العمل أو استخدامها من أجل إنشاء علاقات استخدام مقنّعة.

١٨. وسيدعم المكتب الشركاء الاجتماعيين للانخراط في حوار اجتماعي متخذين موقفاً تعاونياً واستباقياً إزاء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشأن قضايا تتعلق بالمصالح المشتركة. وسيسهل أيضاً تقاسم المعارف والخبرات فيما بينهم، لا سيما بشأن الممارسات الجيدة الرامية إلى تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومن خلاله. وبالمثل، سيعزز المكتب الشراكات بين شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. ومن شأن هذه الشراكات أن تساعد هذه الكيانات في الاستفادة من خدمات الدعم والمشورة التي تدعم تنميتها وحلّ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

١٩. وسيدعم المكتب منظمات أصحاب العمل كي تسهّل وصول كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى شبكات قطاع الأعمال والشركاء القادرين على: الإسهام في تنميتها؛ تحسين إمكاناتها في قطاع الأعمال وقدراتها المتعلقة بتنظيم المشاريع والإدارة؛ تعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية؛ تسهيل وصولها إلى الأسواق الدولية والتمويل المؤسسي. كما سيساعد المكتب منظمات أصحاب العمل، حسب الاقتضاء، في توسيع نطاق عضويتها كي تشمل كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الراغبة في الانضمام إليها وتزويدها بخدمات الدعم المناسبة.

٢٠. وسيدعم المكتب منظمات العمال في: دعم حقوق ومصالح العاملين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والدفاع عنها؛ زيادة وعي هؤلاء العمال بحقوقهم في العمل والضمان الاجتماعي؛ ضمّهم إلى النقابات؛ دعم تنظيمهم ومفاوضاتهم الجماعية؛ إرساء شراكات وتحالفات بغية تحقيق الأهداف المشتركة؛ زيادة إطلاقة هؤلاء العمال. كما سيدعم المكتب منظمات العمال لتوفير المدخلات والمشورة، لا سيما بالنسبة إلى كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قيد التكوين، وتسهّل توفير سلع وخدمات ناجمة عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لأعضاء النقابات وتسهم في إنشاء كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حسب مقتضى الحال.

٢١. بالإضافة إلى ذلك، سيوفر المكتب تنمية القدرات من أجل النهوض بالعمل اللائق في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية. ومن شأن هذه الخطوة أن تدعم تطوير كيانات هذا الاقتصاد بغية تحسين مستويات إنتاجيتها وقدرتها على الصمود ومساهمتها الاجتماعية ورفاهها. كما سيساعد المكتب الدول الأعضاء في تعزيز الإنتاجية من خلال تمكين التنظيم الأفقي والعمودي والعرضي لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتسخير التكامل وأوجه التآزر المحتملة مع المنشآت الأخرى، تمشياً مع توصية خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٩٩٨ (رقم ١٨٩).

الحصيلة ٢-٣: توطيد تنمية القدرات في مجال العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الفردي

٢٢. سيقدم المكتب الدعم للدول الأعضاء لتطوير الكفاءات والتعلم والتدريب المتواصلين وإدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التعليم العام على كافة المستويات والاستثمار في تعليم وتدريب العمال والكيانات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك على الإمام بالأمور المالية، من أجل تحسين كفاءتهم وقدرتهم على الصمود. إضافة إلى ذلك، سيعمل المكتب مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية لاستكشاف الفرص المتاحة أمام مؤسسات التعليم والتدريب لوضع المناهج التعليمية والمقررات الدراسية بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الهدف ٣: تعزيز الاتساق في العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٢٣. يقتضي نجاح الاستراتيجية وخطة العمل قدراً أكبر من الاتساق في السياسات والبرامج والميزانيات على جميع المستويات. وبالتالي، تشدد الاستراتيجية وخطة العمل على الاتساق ضمن منظمة العمل الدولية ومع الهيئات المكونة وكيانات وشبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمنشآت الأخرى وفيما بينها. كما تستعرضان الاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفيما بين طيف أوسع نطاقاً من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيون.

الحصيلة ٣-١: تحسين اتساق السياسات بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٢٤. تحقيقاً لاتساق السياسات من أجل العدالة الاجتماعية وعقد اجتماعي عالمي جديد، سيدعم المكتب الاستراتيجيات الوطنية والبرامج الهادفة التي تؤدي فيها كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوراً فعالاً. وشملياً مع الاستنتاجات بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سينصب تركيز المكتب بشكل خاص على المجالات التالية:

(أ) **العمل اللائق للعاملين في اقتصاد الرعاية.** سيعزز المكتب قدرة الدول الأعضاء على الاعتراف بمساهمة العاملين في اقتصاد الرعاية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتقديرها على نحو مناسب وتحسين وصولهم إلى العمل اللائق، بما في ذلك تغطية الضمان الاجتماعي، ووصولهم على الرعاية الجيدة ومساهمتهم فيها؛

(ب) **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.** سيساعد المكتب الدول الأعضاء على النظر في الدور المحتمل الذي يضطلع به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، بما في ذلك في المناطق الريفية. سيساعد المكتب الدول الأعضاء أيضاً في النظر في وجوب إيلاء اهتمام خاص للعمال والكيانات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عند تصميم وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للسمة غير المنظمة. كما سيدعم المكتب إرساء نظم الحماية الاجتماعية العالمية والكافية والمستدامة والشاملة للعاملين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

(ج) **الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً.** سيساعد المكتب الدول الأعضاء على تعزيز مساهمة كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمنشآت المستدامة في الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع، تعزز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع مراعاة التحديات الماثلة، لاسيما تغير المناخ؛

(د) **العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد.** تمشياً مع إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية، سيدعم المكتب الدول الأعضاء لزيادة إسهام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، بما في ذلك عن طريق تنمية التجارة العادلة والمنصفة والمستدامة وغير ذلك من أشكال التعاون بين كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيدعمها أيضاً لتسهيل حصول هذه الكيانات على الخدمات المالية، بما في ذلك، حسب مقتضى الحال، من خلال التدابير والصكوك المالية المتنوعة والمحددة. وسيأخذ المكتب في الاعتبار الدعائم الأساسية لوضع استراتيجية شاملة من أجل تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، نظراً لارتباطها بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

(هـ) **العمل اللائق في الأزمات وما بعده.** سيدعم المكتب الدول الأعضاء في تعزيز مساهمة كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في منع الأزمات والتعافي منها وتحقيق التماسك الاجتماعي والسلام والقدرة على الصمود فيما يتعلق بالأزمات الناشئة عن الانكماش الاقتصادي والاجتماعي والنزاعات والكوارث. ويتمثل الهدف في تعزيز حصول المجموعات السكانية والأفراد الذين باتوا (أو قد يصبحون) مستضعفين بصورة خاصة بسبب الأزمة، على العمل اللائق وفرص كسب العيش. وقد تشمل هذه المجموعات على الشباب والنساء والأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية والقبلية والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص النازحين داخلياً والمهاجرين واللاجئين وغيرهم من الأشخاص النازحين قسراً .

٢٥. سيساعد المكتب الدول الأعضاء على وضع آلية من أجل التعاون بين الوزارات وتنسيق السياسات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن الهيكليات الوطنية وفيما بينها. وسيعمل على الحفاظ على الشراكات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتكثيفها، وتوسيعها متى أمكن ذلك، بغية تحقيق تنسيق أفضل للجهود المبذولة من أجل توفير الإرشاد السياسي والأدوات التي من شأنها أن تحسن الأطر والاتفاقات الحالية وتكملها. كما سيعزز المكتب دوره الريادي فيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل النهوض بالعمل اللائق والتنمية المستدامة. وسيعزز اتساق السياسات بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النظام متعدد الأطراف الذي تقع الأمم المتحدة في صميمه. وتحقيقاً لهذا الهدف، سيسخر المكتب مساهمة مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. بالإضافة إلى ذلك، سيسعى المكتب إلى التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وسائر المؤسسات متعددة الأطراف أو الدولية والتجمعات الإقليمية بهدف تعميم معايير العمل الدولية في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الصناعية المؤاتية للعمالة، من خلال الإجراءات العالمية المتخذة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الحصيلة ٣-٢: تعزيز اتساق البرامج بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٢٦. سيحسن المكتب إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النتائج والمخرجات والمؤشرات المعنية في برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية. وتتضمن مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ حصيلة خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. بالإضافة إلى ذلك، سيعزز المكتب إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أنشطة منظمة العمل الدولية على المستويين الإقليمي والوطني، بما في ذلك عن طريق البرامج القطرية للعمل اللائق وأنشطة منظمة العمل الدولية المعنية الأخرى. ولهذه الغاية، سيعمل المكتب على بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين والمؤسسات الوطنية للحوار الاجتماعي بغية تعزيز التنمية المؤسسية لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيحسن أيضاً إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مشاريع التعاون الإنمائي، بما في ذلك في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث.

٢٧. بالإضافة إلى ذلك، سيعزز المكتب قدراته التقنية والبشرية في مجال العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في المقر وفي الميدان. وتمشياً مع توصيات التقييم رفيع المستوى لاستراتيجية منظمة العمل الدولية وعملها من أجل

تعزيز المنشآت المستدامة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، سيطور المكتب قدرات موظفي منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بهاتين المسألتين. كما سينشئ شبكة للعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتبارها آلية مؤسسية رئيسية لتفعيل الاستراتيجية وخطة العمل، على أن تتولى وحدة التعاونيات في منظمة العمل الدولية تنسيقها. وستكون الشبكة بمثابة آلية لتنسيق أنشطة المنظمة في مجال النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وستحرص على التنسيق مع مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال، بالتعاون الوثيق مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. وستركز هذه الشبكة على تحديد استراتيجيات وأساليب عمل تسمح بتطوير وتعزيز القدرات لإدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجالات عملها.

الحصيلة ٣-٣: تفعيل الاتساق في الميزانية فيما يتعلق بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٢٨. استناداً إلى أفضل تقديرات المكتب، ستصل التكلفة التقريبية للاستراتيجية وخطة العمل إلى ٣٧,٥ مليون دولار أمريكي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٩، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية العادية الحالية، على افتراض أنها ستبقى عند مستوياتها لفترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

٢٩. وفي حين أن بعض الأنشطة المحددة في الاستراتيجية وخطة العمل هذه ستُنفَّذ باستخدام الموارد المتاحة ضمن مستوى الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين أو في إطار مشاريع التعاون الإنمائي القائمة، قد تتطلب أنشطة أخرى حشد موارد إضافية. وسيبذل المكتب قصارى جهوده من أجل تغطية تكاليف تلك الأنشطة عن طريق الحصول على موارد إضافية من جانب شركاء منظمة العمل الدولية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وفي حال عدم وجود موارد كافية، سيتعين على المكتب تحديد النتائج ذات الأولوية التي سيكون قادراً على تحقيقها في حدود الموارد المتصلة بالموظفين وتلك غير المتصلة بالموظفين وفقاً للجدول الزمني. وسيولي المكتب اهتماماً لجدوى التدخلات من حيث التكلفة من خلال البحوث والمشاريع والبرامج الرائدة. كما سيطور وينفذ ويوسع مشاريع التعاون الإنمائي المتصلة على المستويين الإقليمي والوطني، مع إيلاء الأولوية للمشاريع اللامركزية. وسينظر المكتب في وسائل تعزيز الموارد المخصصة للعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

خطة العمل ◀

خطة العمل بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (٢٠٢٣-٢٠٢٩)

النتائج رفيعة المستوى	النقاط المقابلة من الاستنتاجات	نتائج البرنامج والميزانية ذات الصلة (٢٠٢٣-٢٠٢٩)	الأطر الزمنية
الهدف ١: تحسين فهم الوقائع والاحتياجات المتصلة بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني تقدير الموارد المطلوبة: ١٥,٦ مليون دولار أمريكي			
الحصيلة ١-١: تعزيز البحوث بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني			
وضع وتنفيذ وتعميم برنامج من البحوث عالية الجودة بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتضامن من خلال عملية تشاورية تكفل أهميته واستجابته لاحتياجات الهيئات المكونة.	7(a), 16(b)	A.2 4.1	2023-29
الحصيلة ٢-١: تحسين الإحصاءات بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني			
عرض معلومات محدثة عن التقدم المحرز في دراسات الحالة القطرية بشأن إحصاءات التعاونيات ومناقشتها خلال المؤتمر الدولي الحادي والعشرين لخبراء إحصاءات العمل.	9(n), 16(c)	A.1 4.1	2023
إعداد وثيقة داخلية وعرض إحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليناقتها المؤتمر الدولي الحادي والعشرون لخبراء إحصاءات العمل.	9(n), 16(c)	A.1 4.1	2023

الناتج رفيعة المستوى	النقاط المقابلة من الاستنتاجات	نتائج البرنامج والميزانية ذات الصلة (٢٠٢٢-٢٠٢٣)	الأطر الزمنية
إعداد دليل عن إحصاءات التعاونيات وعرضه ومناقشته لينظر فيه المؤتمر الدولي الثاني والعشرون لخبراء إحصاءات العمل ويعتمده.	9(n), 16(c)	A.1 4.1	2023-28
وضع مبادئ توجيهية بشأن إحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعرضها ومناقشتها لينظر فيها المؤتمر الدولي الثاني والعشرون لخبراء إحصاءات العمل ويعتمده.	9(n), 16(c)	A.1 4.1	2023-28
الخصيلة ٣-١: إدارة أكثر فعالية للمعارف بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني			
وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة المعارف، بما في ذلك من خلال المقابلات والندوات عبر الإنترنت ومقاطع الفيديو والمنتجات البصرية التي تنشر وتعمم رسائل منظمة العمل الدولية وتلهم الجمهور فيما يتعلق بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.	6(b), 16(b), 16(c)	A.2 A.3	2023-29
الهدف ٢: زيادة القدرة على النهوض بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني			
تقدير الموارد المطلوبة: ١٧,٢ مليون دولار أمريكي			
الخصيلة ١-٢: تحسين تنمية القدرات في مجال العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى المجتمعي			
تحديث الإرشادات القانونية والسياسية والمشورة التقنية استجابة لطلب الهيئات المكونة التي ترغب في إرساء بيئة مؤاتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكياناته.	6(c), 6(e), 6(f), 6(h), 6(k), 7(a), 7(c), 7(e), 7(g), 8, 9(a), 9(b), 9(c), 9(e), 9(f), 9(h), 9(i), 9(j), 9(k), 9(l), 9(n), 11, 16(a), 16(h)	1.1, 1.2, 1.3, 1.4 2.2 3.1, 3.2, 3.3, 3.4 4.1, 4.2, 4.3, 4.4 6.1, 6.2, 6.4, 7.4	2023-29
تحديث الإرشادات والمشورة التقنية بشأن تعميم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والإقليمية والعالمية.	6(c), 6(e), 6(f), 6(i), 6(j), 6(k), 7(c), 7(e), 8, 9(a), 9(b), 9(c), 9(d), 9(e), 9(f), 9(i), 9(j), 9(k), 11, 16(a), 16(e), 16(h)	2.2 3.1, 3.2, 3.3, 3.4 4.1, 4.2, 4.3, 4.4 6.1, 6.2, 6.4, 7.4	2023-29
الخصيلة ٢-٢: تعزيز تنمية القدرات في مجال العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى المؤسسات			
توفير دعم متميز لتنمية القدرات من خلال الأدوات والأساليب المراجعة والمحدثة، بما في ذلك أكاديميات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعميم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الأكاديميات أو الدورات التدريبية الأخرى التي ينظمها مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، استجابة لاحتياجات المؤسسات الحكومية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.	7(d), 7(e), 7(g), 8, 9(g), 9(h), 9(k), 9(l), 9(m), 9(n), 10, 12, 13, 16(a), 16(f), 16(g), 16(h)	1.1, 1.2, 1.3, 1.4 2.2 3.1, 3.2, 3.3, 3.4 4.1, 4.2, 4.3, 4.4 6.1, 6.2, 6.4 7.1, 7.4	2023-29
الخصيلة ٣-٢: توطيد تنمية القدرات في مجال العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الفردي			
وضع مواد تعليمية وتدريبية بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونشرها بين مؤسسات التعليم والتدريب، بالتعاون الوثيق مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والهيئات التمثيلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.	9(m), 9(n), 11, 16(a), 16(g)	4.2, 4.3 5.3	2023-29

النتائج رفيعة المستوى	النقاط المقابلة من الاستنتاجات	نتائج البرنامج والميزانية ذات الصلة (٢٠٢٢-٢٠٢٣)	الأطر الزمنية
الهدف ٣: تعزيز الاتساق في العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني			
تقدير الموارد المطلوبة: ٧,٤ مليون دولار أمريكي			
الخصيلة ٣-١: تحسين اتساق السياسات بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني			
تقديم الدعم للهيئات المكونة لإدماج كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وشبكاته وشواغله في الاستراتيجيات ذات الصلة والبرامج الهادفة على كافة المستويات.	6(e), 6(i), 7(c), 9(d), 9(f), 16(a), 16(e)	3.1, 3.2, 3.3, 3.4, 3.5 4.1, 4.2, 4.3, 4.4 5.4 6.1, 6.4 7.4, 7.5 8.1, 8.3	2023-29
الحفاظ على الشراكات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (بما في ذلك من خلال مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني) وتكثيفها وتوجيهها نحو ائتلاف عالمي للعدالة الاجتماعية، يجمع الهيئات المكونة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين والمؤسسات الخاصة والمنشآت والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة الأخرى.	16(k), 16(l)	A.4 4.1	2023-29
الخصيلة ٣-٢: تعزيز اتساق البرامج بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني			
تعزيز الدعم الذي تقدمه إدارة منظمة العمل الدولية لإدماج العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النتائج والمخرجات والمؤشرات المعنية في برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية وفي نهجها واستراتيجياتها ومشاريعها وبرامجها.	16(d), 16(i)	B.1	2023-29
تنظيم فعاليات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، وذلك بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع الهيئات المكونة.	16(d)	A.4 4.1	2023-29
تطوير قدرة الموظفين المعنيين في منظمة العمل الدولية على إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في نهج المنظمة واستراتيجياتها ومشاريعها وبرامجها، بما في ذلك في أوضاع الأزمات، وذلك بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومع الإدارات المعنية في المقر وفي الميدان.	16(d), 16(i)	B.1 C.3	2023-29
إقامة شبكة بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى المكتب وتفعيل عملها في المقر وفي المكاتب الميدانية بمشاركة مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال، وبالتعاون الوثيق مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.	16(j)	C.4	2023-29
الخصيلة ٣-٣: تفعيل الاتساق في الميزانية فيما يتعلق بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني			
وضع وتنفيذ خطة لحشد الموارد بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني باستخدام نهج "منظمة عمل دولية واحدة".	16(i)	A.4	2023-29

◀ مشروع القرار

٣٠. وافق مجلس الإدارة على الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتين بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وطلب من المدير العام أن يراعي إرشاداته في تنفيذ الاستراتيجية.